Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (3): 30 Mar 2021
P: 114 - 125
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (3): 30 مارس 2021م
ص: 114 - 125

Emancipation of slaves in Saudi Arabia

Hissah Jamaan M Alzahrani
College of Art || Princess Nourah bint Abdulrahman University || Riyadh || KSA

Abstract: Each era has its values, concepts, circumstances, and beliefs, which it is instinctive of, and it also has the logic of change and transformation dependent on the strengths and weaknesses. And all the events mentioned in the research can only be read in the context of their movement and historical roles subject to the concepts and values of their time and place. There are groups that were often absent from the history record, and they were wrongly judged in their absence as if they were outside history, the reason for this is that their historical experience and their stories were closer to being blocked. Many references were written in the history of the Hijaz, Najd and the Gulf, and their political, economic and social lives were recorded, and they were well documented without being accompanied by sufficient documentation of the history of the silent and its marginalized groups (slaves). This study talks about the development of the stages of the emancipation of slaves in the Kingdom of Saudi Arabia, and what was this trade in general? How did you become in the Saudi era? The study will talk about the importance of slavery and the economic cycle, in addition to their social role. It is not our intention to uncover the depths except that- with the courage of the researcher and the integrity of science- we rearrange the memory of our nation around this category from its entry into the land of the island until its liberation.

Keywords: Slaves, slavery, trading, Arab Gulf, Saudi Arabia

تحرير الرقيق في المملكة العربية السعودية

حصة جمعان الهلالي الزهراني
كلية الآداب || جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن || الرياض || المملكة العربية السعودية

الملخص: إن لكل عصر قيمه ومفاهيمه وملابساته ومعتقداته التي فطر عليها، وله-أيضاً-منطق التبدل والتحول المرهون بمواطن القوّة والضعف. وكل ما ورد في البحث من أحداث لا يمكن أن يُقرأ الا في سياق حركتها وأدوارها التاريخية الخاضعة لمفاهيم وقيم زمانها ومكانها.

فثمة فئات كانت غائبة غالباً من سجلّ التاريخ، وقد حُكم عليهم خطأً في غيابها وكأنها خارج التاريخ، سبب ذلك أن تجربتهم التاريخية ورواياتهم كانت أقرب للحجب. فكثيرا من المراجع كتبت في تاريخ الحجاز ونجد والخليج ودونت حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تم توثيقه جيّداً دون أن يرافقه توثيق كافٍ لتاريخ صامتيه وفئاته المهمشة (الرقيق). فهذه الدراسة تتحدث عن تطور مراحل عتق الرقيق في المملكة العربية السعودية، وكيف كانت هذه التجارة بصفة عامة؟ وكيف أصبحت في العهد السعودي؟ وستتحدث الدراسة عن أهمية الرق ودورة الاقتصادي، علاوة على دورهم الاجتماعي. وليس في عزمنا أن نكشف الأعماق إلا أننا- وبشجاعة الباحث ونزاهة العلم-نعيد ترتيب ذاكرة أمّتنا حول هذه الفئة منذ دخولها أرض الجزيرة حتى عتقها.

الكلمات المفتاحية: الرقيق، الرق، التجارة، الخليج العربي، المملكة العربية السعودية

المقدمة:

إن الرق في معاجم اللغة يعني العبودية، وتعدد طوائف الرقيق بتعدد مصادر الرق وهي الحرب والفقر (حيث أجازت القوانين القديمة لمن افتقر أن يبيع نفسه أو ولدة فيسترقه من يشتريه وكان مألوفا عند المصريين واليونان والرومان واستمر في الشعوب الأوروبية وفي الشرق أيضا حتى نه: العصور الوسطى) والجريمة والخطف وبذلك تتألف طوائف الرقيق من أسرى الحروب والفقراء والمجرمين والمجلوبين بالخطف والهاربين من بلاد أخرى. (الترمانيني 1979م، 41)

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في قلة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع الرقيق في الملكة العربية السعودية والخليج حيث ورد ذكر الموضوع في العديد من المصادر والمراجع المختلفة المحلية العربية كمعلومات متناثرة هنا وهناك.

اهداف الكتابة في هذا الموضوع:

1. التتبع التاريخي لتطور تجارة الرقيق
2. دراسة اهم مشاكل الرقيق في الجزيرة العربية
3. دور المملكة في عملية الغاء الرقيق

أهمية الدراسة:

كان من دواعي الكتابة في هذا الموضوع هو توضيح الفرق بين معاملة الرق في الإسلام ومعاملته في الحضارات الأخرى وهي توازي في العصر الحديث العنصرية التي وضحت وبرزت في الغرب أكثر منها في الشرق ورغم انه تمّ حظر التمييز العنصري الرسميّ بشكلٍ واسعٍ في منتصف القرن العشرين وأصبح يُنظر إليه على أنّه غير مقبول اجتماعيا وأخلاقيّاً، ولكن تبقى السياسة العنصريّة في العالم ظاهرة كبرى، ولا تزال العنصرية بشكل عام تنعكس في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ولا تزال الطبقيّة العنصريّة موجودة في مختلف مجلات الحياة.

منهجية الدراسة:

المنهج التحليلي الوصفي التاريخي المعتمد على جمع المادة العلمية وتحليلها ودراستها دراسة تاريخية.

هيكلة الدراسة:

هذه الدراسة تحتوي على مقدمة وأهداف ودراسات سابقة وأهمية موضوع والإطار العام للبحث والخاتمة التي تتضمن توصيات ونتائج البحث وأخيرا المصادر والمراجع

الدراسات السابقة

على الرغم من عدم افراد هذا الموضوع بدراسات علمية مستقلة سابقة الا أنه توجد بعض الدراسات هنا وهناك في المراجع العربية والتي تطرقت لجانب من جوانب هذا الموضوع ولم تكن مركزة بصفة مباشرة عن موضوع الرقيق ومع هذا فانه أمكن الإفادة منها في بعض الجوانب وقد اوردناها في قائمة المراجع.

الإطار النظري للدراسة.

الرق عبر الحضارات:

إن الاسترقاق عرَفَتْه جميع الحضارات القديمة، كواقع اجتماعي، فرضه واقع الانقسام المجتمعي، منذ نشأة هذه المجتمعات التي كوَّنتْ شعوبًا وأممًا وحضارات، فجميع الحضارات القديمة شهدت وجود الرقيق، ففي الهند القديمة والحديثة حددت شريعة (مانو) البرهمية درجة (السودرا)، وهم يماثلون الرقيق الذين هم من الطبقة (الدنيئة)، ويماثلهم اليوم في الهند طبقة (المنبوذين)، ويماثلها في ذلك الحضارة الفارسية وحضارات العراق القديمة والرومان واليونان والإغريق، فمدينة أثينا كان عدد سكانها عشرين ألفًا، وكانت تسترق أكثر من أربعمائة ألف، وكلما انتصرت في حرب على خصومها، زاد عندها عدد العبيد. وفي الهندوسية يأتي غالبية الهندوس من الهند، ولطالما ارتبطت فكرة العبودية هناك بالنظام الطبقي الذي يقسّم المجتمع الهندوسي، وبحسب هذا النظام يعتبر الأشخاص العاملين في المهن "الأدنى والأكثر قذارة" من الطبقة المنبوذة، ما يجعل المجتمع الهندي أكثر عُرضة لتقبل فكرة العبودية. لكن أعاد بعض الإصلاحيين الهندوس النظر في هذا المفهوم، مؤكدين أن الأمر بمثابة وسيلة وظفها الأغنياء والنخبة للسيطرة على الطبقات الأخرى في المجتمع، وهي ليست من العقيدة الهندوسية. ويجرّم الدستور الهندي حالياً التمييز استناداً إلى النظام الطبقي.

وفي الصين قديما استخدمت معتقدات بوذية، مثل الـ "كارما" وإعادة التقمّص، لتبرير العبودية، فاعتقد كثيرون أن أسر شخص كعبد هو عقوبة لإساءة قد ارتكبها في حياته السابقة. غير أن تعاليم البوذية تحرّم المتاجرة بالبشر، بل أن الإمبراطور الصيني وانغ مانغ، والذي كان يعتنق البوذية، كان أقدم حاكم يحرم الاتجار بالعبيد في قرار أصدره بالقرن التاسع، ولطالما اتّخذت المعابد البوذية ملاذات آمنة "للعبيد" الفارين.

وفي اليونان كان الرِّقُّ نظاماً شائعاً، وكان أهل (أسبرطه) قُساة في معاملة أرقّائهم، حتى أن عددهم إذا زاد عند سيِّدهم من الأسرى، كان من حقّه أن يقتلهم ولا يُبقي إلَّا على من يحتاج إليهم، ومن الغريب أن فلاسفة اليونان، وفي المقدمة منهم أفلاطون وأرسطو، أقرّوا الرق وعدّوه ضروريًّا، ونظروا إلى الرقيق على أنهم صنف خسيس من البشر، خلقهم الله ليكونوا عبيداً. ولم ينكر فلاسفة اليونان في مجتمعاتهم مسألة الرقيق، فكان أفلاطون يقول: "إن الله يسلب الرجل نصف عقله متى وقع في الرِّق".

ويقول أرسطو: "إن الطبيعة أوجدت رجالاً محبين للسيطرة، وآخرين للطاعة، فالعبيد خُلِقوا للخضوع، ويجب على الأحرار أن يستكثروا من العبيد ليستخدموهم في الأعمال اليدوية الشاقة، وينصرفوا هم للأعمال الفكرية"، ثم يمضي فيقول عن الرقيق: "آلة ذات روح أو متاع قائمة به الحياة"، ثم قسم الجنس البشري قسمين، وهما: (الأحرار والأرقاء).

وفي الديانتين اليهودية والنصرانية لم يكن واقع الاسترقاق بأحسن حالاً، فاليهود يرون في الاسترقاق ضربًا من ضروب الثروة والثراء وشكلاً من أشكال التجارة، وذكر في التوراة أن بني إسرائيل كانوا عبيداً في مصر، وأن الله أعتقهم، وناداهم بالعدل. وفي القرن التاسع عشر، قال قائد اليهودية الإصلاحية في الولايات المتحدة الحاخام ديفيد إنهورن أن العبودية هي "أكبر جريمة ممكنة ضدّ الإله." وأشارت الجمعية الحاخامية إلى أن توظيف العبودية في قطاعات الغذاء والمنتجات الاستهلاكية هو "واقع يصعب تحمّله." وقد حددت الشريعة اليهودية معاملة الرقيق اليهودي بمعاملة الخادم وقررت أن يصبح حرا بصفة تلقائية إذا عاقبة مالكة بعقاب عنيف أدى إلى فقدة لأحدى حواسه كما اوجبت الشريعة اليهودية على السيد اليهودي أن يزود عبدة اليهودي بشيء من مال عندما يحين موعد عتقه. والبعض منهم يفضل أن يبقى في الرق مدى الحياة. وقد نصت المصادر اليهودية ومنها التلمود على أن عتق

الرقيق غير اليهودي هو خرق للتوراة وعلى ذلك فيحرم على اليهودي أن يعتق رقيقة من غير اليهود. (مختار 1437هـ، 58)

الرق في الاسلام

وباختصار شديد، يمكن القول بأن الرِّقّ عند العرب المسلمين تختلف مظهراً وجوهراً عن الرق عند الأوروبيين، وأن العرب لم يمارسوا تجارة الرقيق بالروح الهمجية التي مارسها بها الغرب، كما اعترف بذلك العديد من الكُتَّاب والباحثين الغربيين، فبينما كان الرِّقّ عند الغرب وسيلة للقهر والإذلال، كان الرق عند العرب المسلمين وسيلة للخروج من الكفر إلى الإيمان إذ اعتبر الإسلام حرية البشر هي الأصل والفطرة، أمّا الرِّق فعارِضٌ عليها. ولهذا وضع الإسلام عدة أمور (عبد الوهاب، 1985م، 15)، هي:

- أمر القرآن الكريم بتسريح الأسرى والسبايا بغير مقابل، وأباح تسريحهم مقابل الفدية بالمال أو المبادلة بالأسرى. ومثال على ذلك أسرى فتح مكة وحنين.
- أباح الإسلام للأرقاء أن يكاتبوا سادتهم، أي يتفق العبد مع سيّده على مالٍ يؤدّيه له مقسَّطاً عليه، فإذا أدَّاه فهو حُرٌّ. قال تعالى:﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ أن عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (سورة النور ايه33)
- سَهَّل الإسلام على الأرقاء الحصول على المال الذي يفتدون به حرّيتهم؛ عن طريق الزكاة. قال تعالى:﴿وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور: 33)
- جعل الإسلام عتق العبد كفارة لكثير من الذنوب، وكفارة للقتل الخطأ، قال تعالى:﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلى أَهْلِهِ إِلاَّ أن يَصَّدَّقُواْ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مْؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ الله وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء: 92)
- وعتق العبد كفارة لإفطار يوم من رمضان عمداً، للقادر على الصوم. جاء رجل إلى رسول الله (ﷺ) فسأله عن الفطر في رمضان، فقال: «أتجد ما تحرر به رقبة؟
- وعتق العبد كفارة للظهار. والظهار: أن يحرّم الزوج على نفسه زوجته كتحريم أمّه. قال تعالى:﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أن يَتَمَاسَّا﴾ (المجادلة: 3)
- وعتق العبد كفارة لليمين الغموس (الكاذبة). قال تعالى:﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (سورة المائدة: 89)
- حبب الإسلام العتق وجعله عملاً صالحاً له ثوابه العظيم. قال تعالى:﴿فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ (11) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ (12) فَكُّ رَقَبَةٍ (13) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (15) أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ (سورة البلد)
- وقال رسول الله (ﷺ): «أيَّما مؤمن أعتق مؤمناً في الدنيا؛ أعتق الله بكلّ عضوٍ منه عضواً منه في النار.« وقال (عليه الصلاة والسلام): «أيَّما رجل كانت له جارية أدّبها فأحسن تأديبها، وعلّمها فأحسن تعليمها، وأعتقها، وتزوجها، فله أجرُ الله.
- قضى الإسلام بأن العبد يعتق إذا مَثَّلَ به سيّده أو عذّبه. قال النبي (ﷺ): «من لطم مملوكه فكفارته عتقه".

- انتهز الإسلام كلَّ الفرص السانحة لتحرير الرقيق، فمثلاً، إذا وَعَدَ السيِّدُ عبدَه بتحريره، كان ملزماً بتنفيذ هذا الوعد، وإذا قال له: أنت حُرٌّ بعد موتي، لم يكن له أن يرجع عن هذا الوعد، ولم يكن له أن يبيع هذا العبد

لقد جاء الإسلام والرِّق نظام عام في العالم كلّه، وكانت من أهم أسبابه:

الحرب والخطف والقرصنة والسرقة وعجز المدين عن دفع دَينه وتناسل الأرقاء. لذلك، لم يكن من الحكمة في شيء أن يُلغي الإسلام الرِّقّ دفعة واحدة؛ لأنه أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودعامتها الكبرى؛ فلو ألغاه مرة واحدة لأوقع الناس في اضطراب وفوضى وثورات، ولجلب الضرر على الأرقاء وعلى سادتهم أيضاً.

وفي الوقت نفسه، لم يكن الأرقاء قد بلغوا من الوعي إلى الحدّ الذي يبصّرهم بحقوقهم ويدفعهم إلى الثورة على هذا النظام. (الحوفي، 57)

تجارة الرقيق في الخليج العربي والجزيرة العربية:

تُعدُّ أفريقيا الشرقية المصدر الرئيس لتجارة الرقيق في الخليج العربي، الذي يُعدُّ المعبر الأساس لتلك التجارة إلى أسواق المناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران والهند. وأرجعت المصادر التاريخية المتداولة، ظهور وازدهار تجارة الرقيق في شرق أفريقيا والخليج العربي إلى استيلاء العمانيين على زنجبار (أطلق العرب على المنطقة الممتدة من رأس (جردفوي) شمالاً إلى خليج (دلجادو) جنوباً اسم (زنجبار)، وتعني بالفارسية (ساحل) وجزيرة (بمبا) Pemba أو الجزيرة الخضراء، في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، إذ تحولت زنجبار تحت حكم اليعاربة ومن بعدهم آل بوسعيد، إلى سوقٍ للعبيد، وأصبحت في أيام السيد سعيد بن سلطان، أكبر مركز لتجارة الرقيق في الشرق.

وكانت هنالك خطوط منتظمة من قوافل العرب التجارية التي تربط بين الساحل والداخل، فتصل إلى جهاتٍ بعيدة من قلب القارة الأفريقية، كالبحيرات الاستوائية. وكثيراً ما كان المغامرون من التجار العرب، يتجاوزون تلك المناطق، فيصلون إلى الأجزاء العليا من نهر الكونغو والنيل، وسط الغابات الكثيفة، وفي ظروف مناخية وطبيعية شاقّة؛ بحثاً عن الرقيق والذهب والعاج. وتمكن التجارُ العرب من بسط سيطرتهم الاقتصادية على منطقة البحيرات الاستوائية، واعتمدوا على القبائل الأفريقية في نقل العاج إلى الساحل، كما كان شيوخ القبائل، لاسيما (البانتو)، يبيعون أسراهم من أفراد القبائل التي يغيرون عليها للتجار العرب على سبيل التبادل التجاري. وكانت بعض القبائل الأفريقية تعاقب أفرادها الذين يرتكبون جرماً كبيراً، خلافاً لأعرافهم القبلية، بالاسترقاق. (جمال زكريا 1975م، 206)

وبعد جلب العبيد من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية في شرق أفريقيا؛ يتمّ شحنهم بالسفن إلى زنجبار لبيعهم هناك. وكان يوجد في شرق أفريقيا مركزان هامَّان لتجارة الرقيق هما (كلوه) و (زنجبار). وتعدّ كلوه الميناء الرئيس لاستيرادهم من داخل القارة الأفريقية، وكانت تقام أسواق كبيرة لبيع وشراء الرقيق في تلك المدينتين.

ومع انطلاق واشتداد رياح المحيط الهندي التجارية الموسمية الشمالية الشرقية؛ تبدأ السفن العربية ذات الشراع المفرد الثلاثي الشكل المعروفة (بالداو Dhow) وغيرها من السفن الهندية الوصول من سواحل الهند وشواطئ الجزيرة العربية والخليج العربي إلى زنجبار وسواحل أفريقيا الشرقية، وكثيراً ما كانت تلك السفن تكون محمّلة بالتمور المجلوبة من البصرة والبحرين لبيعها في شرق أفريقيا، وشراء العبيد بأثمانها، وبعد بضعة أشهر يقضيها التجار في جلب وشراء الرقيق والبضائع كالذهب والعاج من داخل أفريقيا؛ تبدأ الرياح الجنوبية الغربية بالهبوب، فتدفع بتلك السفن مرة أخرى إلى سواحل الهند وشواطئ الجزيرة العربية والخليج العربي. وقد انتفع البحارة والتجار العرب والهنود كثيراً من هبوب تلك الرياح الموسمية التي كانت عاملاً رئيساً في تنشيط التجارة آنذاك بين الهند

والجزيرة العربية من جهة، وسواحل أفريقيا الشرقية من جهة أخرى. وكانت عُمان مركزاً هامًّا لتجارة العبيد وتوزيعهم إلى سائر البلاد، ولا سيما الهند والصين. (العسكري، 1972: 178)

وكانت (مسقط) بالذات، سوقاً رائجةً للعبيد في أوائل القرن التاسع عشر، وأنها كانت تقوم بتصديرهم إلى منطقة الخليج العربي كلّها وإلى العراق وإيران. غير أن هذا المركز تقلّص عندما أخذت تنافسه مدينة (صُور) الواقعة إلى الجنوب من مسقط، وأصبح غالبية العبيد المجلوبون لعمان ينزلون في ميناء صور. وكان الرقيق يباع في سوق خاص يعرف بـ (سوق العبيد)، يعرض فيه النخّاسون تجارتهم، ويصنّفون رقيقهم إلى زمر، تعرف كلّ زمرة بمزاياها وخواصّها، وكان الرقيق يقف على منصّة ليراه الشارون، ثم ينادي النخاسُ عليه؛ فيشتريه من يدفع ثمناً أعلى؛ أي بالمزايدة، وقد انتشرت سوق الرقيق هذه في المناطق الساحلية، وتفرّق بعضها في المناطق الداخلية، وكانت هناك أسواق خاصة لبيع الرقيق داخل بيوت يمتلكها تجار الرقيق في المدن الكبير، وكان الرقيق الجيّد يباع في تلك البيوت الخاصة؛ إذ أن بيعه في سوق عام، كان يُعدّ بمثابة عقوبة، وحطّ من قدره، ويقلّل من ثمنه (الترمانيني، 89) أما المشتري، فكان يحقّ له أن يُقلِّب العبد أو الأَمَة بنظره ويده، كما يُقلّب أي سلعة يريد شراءها. وكثيراً ما كان النخاسون يلجؤون إلى الحيلة والتدليس في إخفاء عيوب الرقيق، ولاسيما الإماء. ودرج البائعون والمشترون في البلاد العربية على ألَّا يفرّقوا بين أفراد الأسرة الواحدة من الرقيق؛ إذ يتمّ أخذهم جميعاً إلى بيت كبير واحد أو بلدة واحدة. وجاء في تقرير (الميجور ديفيد ويلسون) المقيم البريطاني في الخليج العربي عام 1831م أن عدد الإناث كان ضعف عدد الذكور، وكثيراً ما كان المحسنون من العرب المسلمين يقومون بشراء كبار السنّ من العبيد، ويقومون بإعتاقهم لوجه الله تعالى.

أما أسعار الرقيق، فكانت تتفاوت حسب العرض والطلب، وتحدد وفقاً لأجناسهم وأعمارهم ومنشئهم. كما كانت تتحكم فيها الظروف البيئية والمعيشية لكل منطقة. فبينما كانت ترتفع أسعار الرقيق الأحباش، لاسيما الإناث، فتصل إلى ثلاث مئة ريال في المدن؛ كانت تتدنى أسعار الرقيق الزنوج المجلوبين من أواسط أفريقيا، لاسيما الذكور، فتصل إلى أقل من مئة ريال (عبد الوهاب، 14)

تفاوتت تقديرات الباحثين لأعداد الرقيق المجلوبين من شرق أفريقيا لمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية تفاوتاً بيّناً، فارتفع حدّها الأقصى عند البعض فوصل إلى ثلاثين ألفاً، وانخفض عند البعض الآخر، فلم يتجاوز الألف وأربع مئة.

ويبدو أن هذه التقديرات تنقصها الدقة، ولا تعدو أن تكون تكهنات، تدل على مواقف الباحثين من تجارة الرقيق، أكثر منها تقديرات لأعداد وحجم التجارة الحقيقية.

أما عن الجدوى الاقتصادية لتلك التجارة، فكثيراً ما تشير المصادر التاريخية إليها باعتبارها مورداً اقتصاديًّا هامًّا لأهل الساحل العماني لاسيما في عهد السيد سعيد، سلطان عُمان، الذي تؤكد معظم المصادر المعنية أنه كان يجني منها أرباحاً طائلة، ويبدو أن هذه النظرة لا تعدو أن تكون انطباعاً عامًّا، أكثر منها إثباتاً لحقيقة تاريخية. فمن الواضح أنه لا توجد إحصائيات أو ارقام دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تحديد أعداد الرقيق الحقيقية أو الأرباح التي كانت تدرّها تجارة الرقيق على أهل المنطقة. (العقاد 1974، 162)

فبينما يذكر (لاندن) أن أرقام معدل مبيعات العبيد في مسقط قد بلغت في الثلاثينات من القرن التاسع عشر أربعة آلاف عبد في السنة، وأن السيد سعيد، سلطان عمان، قد جنى منها أرباحاً تصل إلى الستين ألف ريال نمسوي في العام، يورد (جون كيلي) بعض التقديرات التي قام بها أحد الضباط البريطانيين هو (الميجور ديفيد ويلسون) المقيم البريطاني في الخليج عام 1831، والذي كانت له علاقة وثيقة بهذه التجارة، يقول: إنه كان يمرّ عن

طريق جمارك مسقط ما بين ألف وأربع مئة وألف وسبع مئة عبد سنويًّا، وكان يتحصّل مبلغ ريالين نمسويين كرسم استيراد عن كل عبد.

أما (بيليني) الذي خلف (ويلسون) كمقيمٍ بريطاني في الخليج العربي، فيقدّر عدد العبيد الذين تمّ شحنهم من زنجبار خلال عام 1832- 1833 باثني عشر الف عبد، دون أن يحدد عدد الذين وصلوا منهم إلى منطقة الخليج العربي وقدّر الكابتن (كوجان) من الأسطول الهندي، والذي كان في زيارة لزنجبار في عام 1839 عدد العبيد الذين كانوا يشحنون سنويًّا من هناك إلى أقطار البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي وإيران بنحو العشرين ألف عبد، وتوصل الدكتور (ماكنري) الذي كان يشغل منصب المقيم بالوكالة في السنة التالية، إلى هذه التقديرات نفسها، في الوقت الذي قدّر فيه اللفتنانت كولونيل (روبرتسون) المقيم بالوكالة في الخليج العربي عام 1841 صادرات العبيد من زنجبار بنحو ثلاثين ألف عبد. وأشار الكابتن (همرتون) في تقرير له في مايو/ أيار 1841 بأن عدداً يتراوح ما بين الأحد عشر ألف والخمسة عشر ألف عبد، كانوا يُباعون في ممتلكات السيد سعيد بأفريقيا كلَّ عام. وحسب تقديرات (بركس) قائد أسطول الخليج، والذي توصل إلى الرقم السابق نفسه، فإن نحو خمسة آلاف عبد من أولئك العبيد كانوا يتوجّهون إلى موانئ البحر الأحمر، وعلى الأخص إلى (جدّة)، ونحو أربعة أو خمسة آلاف إلى مسقط، ونحو خمس مئة عبد إلى الموانئ الجنوبية من شبه الجزيرة العربية، مثل عدن والمكلَّا. كما كان يتمّ شحن ألف عبد إلى بلاد السند والهند. أما الجزء الباقي فكان يتمّ بيعهم داخل عمان والساحل، أو في المناطق العليا من الخليج العربي. ويعتقد (بركس) بأنّ سفن الكويت والبحرين كانت تعود من أفريقيا بنحو ثلاث مئة أو أربع مئة عبد كلَّ عام، بينما كانت تعود سفن لنجة وبندر عباس وقشم وغيرها من الموانئ الإيرانية بنحو أربع مئة وثمانين عبداً. أما سفن ما أُطلق عليه (ساحل القراصنة)، والتي كان عددها يتراوح ما بين خمس إلى سبع سفن، فقد كان كلٌّ منها يعود من الرحلة بنحو خمسة وثلاثين أو أربعين عبدا في السنة. (كيلي، 1979: 13)

وقد لعبت عمان دوراً بارزاً في حمل لواء الحضارة العربية الإسلامية إلى أفريقيا، وكانت من أوائل الدول التي ساهمت في الكشف عن المناطق الداخلية في أفريقيا ومن المعروف أن السيد سعيد قد استخدم الرقيق في القيام بأمر مزارعه في أفريقيا والهند، لاسيما في جزيرتي (بمبا) و (زنجبار)، ولكن من غير الثابت أنه اعتمد على الاتِّجار بالرقيق. (جمال زكريا، 246)

أعمال الرقيق

يرتبط عمل الرقيق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة ويختلف باختلاف مصدرة وجنسه ونوعه فالجماعات القبلية التي تعيش حياة الرعي او تلك التي أخذت تستقر في الأرض وكانت حديثة العهد بحياة الزراعة كانت تستخدم الرقيق الذي تحصل علية بالغزو في رعي مواشيها وفي الزراعة، ومنازل أخرى تحصل على الرقيق من أجل الرفاهية خاصة عند الطبقات المترفة في المدن، وكانوا يعملون في صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ، وصناعة السفن، وحراسة شيوخ القبائل والزعماء، والمشاركة في الحروب المحلية، وهناك من كان يسخر في خدمة الدولة للعمل في مختلف مرافقها، وهناك نخبة ممتازة من الرقيق ذوي علم ومهارة فهؤلاء يعهد بهم لتربية الأبناء وتعليمهم لدى الأسر المترفة إذا عرف بالاستقامة والإخلاص، أو استعمالهم حسب تخصصاتهم سواء في الطب او الهندسة المعمارية او التعليم او الطبخ أو احتراف الغناء والموسيقى او مهارات القتال والأعمال اليدوية، وكل من هؤلاء له مكانته وسعرة الخاص سواء كان ذكرا أو انثى.

ويعدُّ استخدام الرقيق في هذه المجالات من الظواهر الاجتماعية التي كانت سائدة ومعروفة في مجتمع الخليج العربي، وكان امتلاك الرقيق في حدّ ذاته، بصرف النظر عن الأعمال التي يقوم بها، يُعدُّ وجاهةً اجتماعية وثروة اقتصادية، وكلما ازداد عدد الرقيق، ارتفعت مكانة المالك الاجتماعية. (عبد الوهاب 15/14)

معاملة الرقيق

عندما نتحدث عن الديمقراطية في الجزيرة العربية وخاصة فيما له علاقة في معاملة الرقيق فلابد أن نعترف بأنه وان يكن العربي بطبيعته مفطورا على الانطلاق من القيود بحكم حياته الصحراوية محبا للحرية فان قضية المعاملة الديمقراطية للرقيق يعود الفضل بها أولا وآخرا للإسلام. وتكاد تجمع المصادر التاريخية أن معاملة عرب الخليج للرقيق لم تكن قاسية، بل وصفها البعض بأنها كانت معاملة إنسانية طيبة، فالعبيد فوق السفن العربية لا يُقيّدون بالقيود الحديدية كالعبيد فوق السفن الأوروبية. كما كان البحارة العرب يقدمون للعبيد التمر والسمك والغذاء الضروري. وعندما يصل الرقيق إلى سواحل الخليج العربي ويباعون هناك كان سادتهم الجدد يهتمّون بهم ويحافظون عليهم، باعتبارهم وجاهة اجتماعية وثروة اقتصادية. وكان يتمّ نقلهم إلى مواطن أسيادهم داخل الجزيرة العربية بواسطة البغال والجمال لا سيراً على الأقدام. وتصف معظم الكتب والتقارير الرسمية عبيد العرب بـ (سعادة الحال) وأنهم لا تبدو عليهم مظاهر العبودية، لاسيما النُّهاءُ والأمناء منهم لأن أسيادهم لا يفرقون في معاملتهم بينهم وبين أولادهم، وكثيراً ما كانوا يعلّمونهم القراءة والكتابة، ثم يفيدون منهم في كثير من الأعمال. وكان الرقيق يحصلون منهم على أجر. (عبد العزيز عبد الغني، 1982، 228)

ويصف (دوتي) في كتابه) أسفار في الصحراء العربية(Travels in Arabia Deserta, Charles M. Doughity حال العبيد في الجزيرة العربية بالجودة، ويذكر أن أكثرهم سعداء، وأنهم يعيشون حياة معقولة ومحتملة، وأنهم غالباً ما يصبحون أحراراً، إذا كان مالكهم ورعاً كريماً، وأن كل عبد منهم يعيش على أمل عتقه في لحظة من لحظات التقوى والتكفير عند سيده. وأشاد (ماكسويل) بالتسامح والألفة التي أوجدها نظام الخدمة البيتية للعبيد في البلاد العربية، وأشار إلى أن كثيراً من العبيد المحررين يرفضون مغادرة البيوت التي تربّوا فيها، وأن كثيرين منهم يعودون بعد عتقهم وخروجهم إلى بيوتهم التي خدموا فيها كرقيق لكي يواصلوا العيش فيها حتى الممات. وأبدى (ماكسويل) إعجابه الشديد بالضمان الاجتماعي الكامل، من كساء وغذاء ومأوى، الذي أُتيح لكل عبد عاجز أو مريض أو كبير في السن، وقد أثرى بعض الرقيق ثراءً كبيراً. (العناني 1981، 205).

وفي البادية، كانت معاملة العبيد لا تقلّ عن معاملة الأحرار. وأكّد هذه الحقيقة (برترام توماس)، من واقع خبرته ومعرفته الوثيقة بحضرموت وعُمان، وذكر أن معاملة العرب للرقيق، التي اتسمت بالرفق، قد قضت نهائيًّا على وصمة العار التي لازمت الاسترقاق في المناطق الأخرى من العالم. كما أكد الرحالة الإنجليزي (بالجريف) في كتابه عن رحلته إلى البلاد العربية في عام 1865، أن الرقيق الذين يعملون مع أثرياء القوم في المناطق الشمالية من الجزيرة العربية، تبدو عليهم السعادة والصحة والعافية، وأنهم أيسر عيشاً وأكثر رغداً من الكثيرين من الأحرار

وذكر (ماكسويل) معاملة العبيد في البلاد العربية، أن الطبقة الوسطى من المسلمين تعامل العبد معاملتها لأحد أفرادها؛ فهو يأكل من طعامها نفسه، ويلبس من مستوى لباس الأسرة، ويقاسم الأسرة مقاسمة عادلة غرم الحياة وغنمها، ويذوق معها حلاوة متغيرات الحياة ومرارتها على حدٍّ سواء. (عبد الوهاب 15)

الرق في السعودية:

كان سوق الرقيق بجوار المسجد الحرام عند باب الدريبة (وهو باب من أبواب الجهة الشمالية للمسجد الحرام) ويسمى الدكه وكان يعرض في هذا السوق العبيد من الجنسين منهم من يجلب من الخارج والبعض الاخر من

الموجودين في مكة استغنى عنهم سادتهم، ويجلس البنات والنساء على المقاعد اللاصقة للحائط ويتحجبن البالغات بحجاب خفيف ويجلس في الامام الذكور المتقدمين في السن وفي الوسط يجلس الصبيان وكان المشتري يقوم بفحص الغلام ويطلع على شعره وساقه وذراعه ويطلب منه فتح فمه واخراج لسانه ويتحدث مع الغلام أن كان يجيد العربية ويفحص الغلام بواسطة طبيب فإذا وافق الغلام من يريد شراءه سأله هل تقبل أن تخدمني فإذا كان هناك قبول تمت البيعة. (صالح محمد جمال 1382ه)

وبضغط الدول الأوروبية على العاصمة العثمانية منذ عام 1270 /1853م وتوقيع مصر معاهده مع بريطانيا سنه 1294/1877 تعطي الثانية الحق بمراقبه السفن في سواحل البحر الاحمر وخليج عدن وسواحل بلاد العرب ومصادره الرقيق واعادتهم لبلدانهم تراجعت تجاره الرقيق، واشتد التضييق لمنعها. وانتقلت بعد ذلك تجاره الرقيق من العلن إلى السر واختفت المساعدات العامة، واجتمعت مجموعة من الأسباب ساهمت في عدم نجاح منع هذه التجارة منها:

- أن أمراء مكة أنفسهم وبعض الولاة من العثمانيين كانوا ضد منعها فلجأوا إلى التغطية والتستر عليها حتى لا يصطدم التجار بشكل مباشر مع السلطات او القناصل الأوروبيين.
- أن بعض اصحاب النفوس من الموظفين في الادارات الحكومية استمر بتهريب الرقيق خلال سواحل البحر الاحمر ومواطن تجمع الصيادين وشارك بعض الاوروبيين المقيمين في جده في ذلك.
- ان المماليك أنفسهم كانوا يرفضون عروض العتق التي يحاول تقديمها بعض الناشطين في محاربة هذه التجارة والذين كانوا يريدون ارسالهم إلى موطنهم الأصلي ولعل ذلك يعد من أهم الصعوبات التي واجهت الناشطين في منع هذه التجارة فلجؤوا في كثير من الحالات إلى ارجاع العبيد إلى ساداتهم في مقابل أن يعطوهم اجرا مقابل عملهم
- كما أن تحرير الرق كان يفرض على القنصليات التي تحررهم مسئوليه تامين سبل العيش والعمل لهم مما يمثل عبئا لا تتحمله هذه القنصليات.
- النظرة العامة من قبل الاوروبيين أنفسهم لقرارات منع هذه التجارة كان يشوبها الشك في مصداقيه انسانيه المنع المجردة من الاغراض الاخرى حتى أن المستشرق "سنوك هرخرونية " يقول عن ذلك "ان ما يسمى حركه تحرير الرقيق ليس سببها اهتماما شعبيا لغايه شريفه ولكنة لعبه خطرة مزيفه من رجال السياسة الكبار لأغراض ليست انسانيه وذلك من اجل أن يتخذ العالم المسيحي موقفا عدائيا خاطئا ومزيفا ضد الاسلام ".

لذلك بدأت اسعار الرقيق في الارتفاع حيث أصبح التجار يقصدون طرقا بحريه أو بريه جديده ليكون في مأمن من الرقابة التي تفرضها الدول المهيمنة على البحر الاحمر وأصبحوا يتوغلون في اعماق افريقيا لنفس السبب مما أصبح يكلفهم الكثير من الجهد والمال وفي الوقت نفسه أصبح نقلهم إلى مسافات طويله وطرق وعره يصيبهم بالتعب ويسبب في وفاتهم، وبالتالي تحولت التجارة بالرقيق إلى مغامرة كبرى.

وأصبح هناك ازدواجية في تطبيق القرارات منها أنه في عام1877م /1294ه أصدر شريف مكة امرا بإزالة دكك عرض الرقيق من شارع سويقه خوفا من مصادرتهم الا انه امر التجار ببيعهم سرا.

وفي سنه 1296ه/1879م هاجم قائم مقام: الحجاز مع القنصل الانجليزي بيتا فيه 30 مملوكا لقبيلة زبيد (من قبيلة حرب) وسفروهم وحبسوا الجلابة. وضمن الازدواجية في القرارات بين المنع والسماح بالبيع وصلت سنه 1303ه /1885م مجموعه من الرقيق عددهم أكثر من 80 فردا تسلمهم قائم قام جده ومن ثم تسلمهم منه والي مكة ووزعهم على اصدقائه وكبار العساكر دون معارضه من أحد. كما أن كثيرا من الرقيق بدأوا يهربون من اصحابهم ويسلمون أنفسهم إلى أحد القنصليات الأوروبية في جده.

ومن ذلك انه في سنه 1309هـ /1891م هربت مجموعه من الرقيق من قبيله الصحاف (وتنتمي هذه العشيرة إلى البطن السادس من قبيلة حرب ال مسروح) (فؤاد حمزة، 1933م، 143) وسلموا أنفسهم للقنصل الانجليزي فأرسلهم لقائم مقام جده فأعطاهم اوراقا بالعتق، مما تسبب في سوء العلاقة بين الشريف عون الرفيق امير مكة وبين قبيله الصحاف، وتكرر هذا الامر مع قبيلة زبيد مما سبب ارباكا كبيرا بين الوالي وامير مكة وفي نفس الوقت يتسبب ذلك في توتر العلاقة بين الشريف واصحاب المماليك الهاربين

وفي عام 1926م/1344هـ وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تألفت عصبة الأمم المتحدة التي كان من ضمن الأمور التي وقعت عليها الدول الأعضاء هو منع تجارة الرقيق ومراقبة الدول التي وقعت تحت الوصاية، من تنفيذ هذا القانون، وبالتالي اعتبر الرق جريمة دولية يفرض على من يرتكبها قوانين جزائية. وفي عام 1945م/1364هـ وقعت دول الحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على ميثاق الأمم المتحدة وتضمن تأكيد الأمم ايمانها بالحقوق الأساسية للإنسان. وفي عام 1948م أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الانسان موادها المنظمة، وقد نصت المادة الرابعة منه على أنه "لا يجوز استرقاقا أو استعباد أي شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها" وقد تبع ذلك اعلان اتفاقيتان دوليتان بشأن الغاء الرق وقمع تجارته الأولى عام 1949م والثانية في 1956م وعلى مدى السنوات اللاحقة توالت الاتفاقات الدولية الخاصة بالرق حتى بلغت نحو 300 اتفاقية. (الترمانيني 174/173) و (صحيفة مكة الالكترونية، الأحد 20/ديسمبر 2015م https://makkahnewspaper)

وفي عهد الملك عبد العزيز، كانت تجارة الرقيق في الجزيرة قبل توحيدها على يديه من التجارة المقبولة عُرفاً والسائدة منذ قرون طويلة كما ذكرنا سابقا. فأمر الملك عبد العزيز بمنع هذه التجارة عام 1355هـ / 1936م إلا أنه لم يتم القضاء عليها كلياً لانشغاله في تأسيس الدولة. وبعد وفاته رحمه الله واستلام ابنه سعود لمقاليد الحكم وفي ظل التغيرات والتوجهات الاجتماعية السائدة في العالم، رأى الملك سعود أهمية إلغاء نظام الرق وإصدار قانون صريح بذلك، فأمر بتشكيل لجنة لدراسة موضوع الغاء الرق عام 1380هـ 1960م وشُكلت اللجنة برئاسة وزير الداخلية آنذاك الأمير عبد المحسن بن عبد العزيز يساعده الشيخ محمد الحركان الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي وعدد من المستشارين. وخلال هذه الفترة مرض الملك سعود وسافر إلى أمريكا عام 1382هـ 1962م للعلاج فأناب أخاه الأمير فيصل لرئاسة مجلس الوزراء، وعند عقد أول مجلس للوزراء بعد غياب الملك سعود للعلاج في امريكا عام 1962م / 1382/6/9هـ صدر قرار تحرير العبيد بإجراءات سريعة.

وقد أكد الأمير فيصل بقوله " إنها من بعض الإجراءات التي ترغب حكومة جلالة الملك في تنفيذها " وكان القرار يضم أيضاً تعويضاً مالياً من الحكومة عند تحرير العبيد لمن يقدم على هذه الخطوة لتشجيع المواطنين على ذلك بأسرع وقت. وهذا من ضمن الإجراءات الأساسية التي عزمت حكومة الملك سعود على تنفيذها، وتماشيا مع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فصدر البيان الوزاري الذي أعلنه رئيس مجلس الوزراء الأمير فيصل بعد توقيعه من الملك سعود في 1962/1382م وأبرز ماقر فيه تحرير الأرقاء، وإلغاء الرق نهائيا. إلخ

ومن أجل تطبيق هذا القرار اتخذت المملكة اجراءات اداريه متدرجة منها:

اولا: منع استيراد الرقيق، ثم منع بيعه وشرائه، ثم الغائه مطلقا، ثم تحرير جميع الأرقاء في المملكة.

ثانيا: اتخذت المملكة اجراءات ماليه متعلقة بإبطال الرق أولا ثم فرض عقوبات ماليه على مستورده وثانيهما تقديم تعويضات مناسبه للتجار.

وبتتبع تطور التاريخ يلاحظ أن المملكة كانت راغبه منذ تأسيسها في الغاء الرق امتثالا لتعاليم الدين، لكن اجهزه الدولة وكوادرها الإدارية لم تتشكل بعد. ولما تحسنت اجهزه الدولة الإدارية وتحسن الاوضاع الاقتصادية صدر البيان الوزاري. (خالد ال سعود 1415هـ).

وكان لإعلان الحكومة في بيانها الوزاري لقرارها الغاء الرق وتحرير الأرقاء صدى بالغ الارتياح هتف فيه الاحرار والأرقاء على حد سواء – بإزجاء الشكر والتحية لهذا القرار الانساني الحكيم:

وكثير من الأرقاء ينتظرون أن يبادر مسترقوهم بتحريرهم واعلان ذلك لهم تنفيذا لقرار الحكومة الا ان احدا لم يحرك ساكنا، ويبدو انهم ينتظرون أن تأتي إليهم الحكومة لتدفع لهم التعويض سلفا...

والمفهوم من هذا القرار أن جميع الأرقاء قد أصبحوا فعلا احرارا بمجرد صدور القرار وعلى طالبي التعويض أن يتقدموا للدولة بطلبهم بعد إطلاق ما لديهم من أرقاء، ومن الواضح أن تلك الفقرة الموجزة في البيان الوزاري عن الغاء الرق اصبحت في حاجة إلى مذكرة ايضاحية مستعجلة يجري اعلانها للطريقة التي يجب أن يتم تنفيذ التحرير وتنص هذه المذكرة على التالي:

1. اعتبار كل مملوك حرا ابتداء من تاريخ البيان الوزاري
2. إطلاق سراح كل سجين بسبب الرق
3. الاعلان لجميع الأرقاء بان يتقدم كل منهم إلى أقرب محكمة شرعية لإثبات حريته استنادا إلى القرار الوزاري والحصول على صك الحرية وعلى المحكمة احضار المالك وتسجيل مصادقته
4. تحذير كل مالك يحول بين تحرير رقيقه باي وسيلة من الوسائل
5. يستشار الرقيق المحرر بالبقاء إلى جوار مالكه السابق كحر او الانفصال عنه وفقا لمصلحته
6. مسالة التعويض نرى أن يساهم ملاك الرقيق مع الدولة في هذا العمل الانساني الجليل فيكون لهم ثواب محرري الرقاب وان يتسابقوا للإعلان عن تحرير ما يملكون دون طلب للتعويض. (ك: سنوك هورخرونيه 1419، 320)

وتشير المعلومات المتداولة بين كبار السن في السعودية إلى أن معظم العبيد الذين تتجاوز أعدادهم عشرات الآلاف وتم إعتاقهم بعد إلغاء ظاهرة الرق بقانون رسمي في زمن الملك فيصل بن عبد العزيز انشغلوا بالتجارة والصناعة والتحقوا بالوظائف الحكومية وحمل بعضم أسماء القبائل والعوائل التي كانوا مملوكين لها، فيما فضل المسنين منهم قضاء بقية حياتهم في خدمة معتقيهم وتم دمجهم مع المجتمع رويدا رويدا.

الخاتمة:

يتضح من ذلك أن الاسترقاق عرفته جميع الحضارات القديمة كواقع اجتماعي فرضة واقع الانقسام المجتمعي وكان في نفس الوقت مورد من موارد الدول الاقتصادية. وفي أواخر القرن الثامن عشر أعتبر الرق نظاما قانونيا وقامت الحملات ضده على النطاق الدولي.

وإذا كانت الحروب لم تعد مصدرا للرق فإن القوى الاستعمارية العالمية قد استبدلت الاسترقاق بالتبعية الاقتصادية والسياسية. فبالتبعية الاقتصادية تمارس الاستعمار بالتجويع وبالتبعية السياسية تمارس الاستعمار بالتخويف وكلاهما الوجه الثاني لاسترقاق الشعوب.

المراجع بالعربية

- القرآن الكريم
- ال سعود، خالد: مقاتل من الصحراء (حقائق وذكريات)، الرياض، 1415هـ.
- إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني: علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، الرياض 1982.
- الترمانيني، عبد السلام: الرّق ماضيه وحاضره، سلسلة (عالم المعرفة) العدد (23) الكويت، 1979.

- جمال، صالح محمد _ مقال بجريدة الندوة العدد: 1180- بتاريخ 28 /1382/6هـ
- حمزة، فؤاد: قلب جزيرة العرب، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1423هـ.
- الحوفي، أحمد: تحرير القرآن الكريم للرقيق، مجلة الرسالة الإسلامية، العددان (125 – 126)، بغداد.
- الرحمن، عبد الوهاب أحمد: بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، العدد الأول 1405هـ-1985م.
- الرق ماضية وحاضرة 174/173 وصحيفة مكة الالكترونية، الأحد 20/ديسمبر 2015م (https://makkahnewspaper.com/article/123282)
- العسكري، سليمان إبراهيم: التجارة والملاحة في الخليج العربي، القاهرة، 1972.
- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974.
- العناني، أحمد: ورقة ماكسويل عن تحرير العبيد، الكتاب السنوي الأول، دارة الملك عبد العزيز، الرياض 1981.
- قاسم، جمال زكريا: الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.
- ك: سنوك هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ج2، الرياض، 1419.
- كيلي، جون: بريطانيا والخليج 1795- 1870م، ج2، ترجمة محمد أمين، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، 1979.
- مختار، محمد: الأوضاع الاجتماعية للرقيق في مصر، العصر الجديد للنشر والتوزيع، 1437هـ.